



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٣ / ٩ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المصمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السليبي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبدي و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كوركيس و حسين أبو أتمن العائوتين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز - محافظ بغداد - إضافة لوظيفته / وكيله الموظف الحقوقي مهدي زهير شكر .  
التمييز عليه - حميد عودان درويش / وكيله المحامي علي حسين السعدي .  
الإعزاء

لدعي المدعي (التمييز عليه) / إضافة لوظيفته بأن المدعي عليه (التمييز) إضافة لوظيفته قد عزله من الوظيفة كونه كان مدير ناحية القامحة بموجب الامر الديواني رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٩ والذي يحمل العدد (٤٦) وتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٣ مستنداً بذلك الى قرار اللجنة التحقيقية المؤرخ ٢٠٠٩/٩/٧ وقد تنظّم من قرار العزل لدى المدعي عليه بموجب التنظّم المرقّم (٦٨٠) في ٢٠٠٩/٩/١٧ بواسطة فالتمس قضاء المحمودية التي رفعت بالتنظّم الى محافظ بغداد بالكتابة المرقّم ٢٢٠١ في ٢٠٠٩/٩/١٧ ولم يبت بالتنظّم ، فالقام المدعي الدعوى بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٨ ونتيجة المرافعة الحضورية والعينية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٠/٣/٩ وبعد اضبارة ٤/٩/٢٠١٠ حكماً يقضي بإلغاء الامر الديواني رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٩ وإعادة المدعي الى منصبه السابق كمدير ناحية



القلمامة وتحصيل المدعي عليه المصاريف وأنعاب المحاماة ولعدم اقتاعة المميز  
بالحكم المذكور فقد طعن به تمييزاً باللائحة التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٣/٢٩  
طلباً نفضه للأسباب الواردة فيها .

#### القرار

لدى التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد إن الطعن التمييزي مقدم  
ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد  
انه صحيح وموافق للقانون ذلك لان المدعي عليه (المميز) محافظ بغداد إنضاعة  
لوظيفته كان قد شكل لجنة بالأمر الإداري المرقم ٥٢٦٨ لسنة ٢٠٠٩  
والذي يحمل العدد ١٧٨٩٤ في ٢٠٠٩/٨/٩ للتطبيق مع مدير ناحية القلمامة  
عن سرقة المولات الأربعة المجهزة لمنطقة حسي المهدي في الشعب .  
وقد أوصت اللجنة التحقيقية بقررها المؤرخ ٢٠٠٩/٩/٧ المصادق عليه من قبل  
المحافظ في ٢٠٠٩/٩/٨ بتوجيه عقوبة العزل إلى مدير ناحية القلمامة لتسببه  
بإهدار المال العام . وقد اصدر محافظ بغداد / إضافة لوظيفته الامر الديواني  
المرقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٩ الذي يحمل العدد (٤٦) في ٢٠٠٩/٩/١٣ بعزل حديد  
عبدان درويش مدير ناحية القلمامة من منصبه . وحيث ان المحافظ لا يملك  
صلاحية عزل مدير الناحية لان المادة (٣١) من قانون المحافظات غير المنتظمة  
في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل جاءت طائفة من هذه الصلاحية ،  
وان هذه الصلاحية من اختصاص مجلس الناحية حيث تنص الفقرة (ثالثاً/٢) من  
المادة (١٢) من القانون المذكور بأن يختص مجلس الناحية بإقالة مدير الناحية  
بالأغلبية المطلقة لعدد اعضاء بناءً على طلب خمس عدد الأعضاء او القائم لهم

كثيراً ما رو عيراق  
داد ككاي بالآي فيننتيخادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
٢٠١٠/٥٦/الحدابية/تمييز

تأسباب المذكورة في المادة (٧) الفقرة - ثانياً) . كما تلص المادة (٥٦) منه على ان (كل امر فيه اعفاء او إقالة ورد في هذا القانون يسيقه جلسة استجواب للشخص المعني) . وحيث ان مجلس الناحية لم يمارس صلاحيته القانونية واسم بحر استجواب مدير ناحية الفحامة (التمييز عليه) قبل عزله لذلك كان فرار العزل الصادر من المحافظ مخالف للقانون وعليه قرر تصديق الحكم التمييزي ورد الاعتراضات التمييزية وتحصيل التمييز رسم التمييزي وصدور القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٦/١٣ .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السائي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بايان

العضو  
محمد هبيب التاشبيني

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميثال شامون قاسبي

العضو  
حسين ابو التمن